Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA62854

اسم المشروع	تمويل الشركات الابتكارية الجديدة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب (P150928)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الدولة	المغرب
أداة الاقراض	تمويل المشروعات الاستثمارية
رقم المشروع	P150928
الجهة (الجهات) المقترضة	وزارة الاقتصاد والمالية
الجهة المنفذة	صندوق الضمان المركزي
الفئة البيئية	التقييم المالي الوسيط (F)
تاريخ إعداد/ تحديث وثيقة معلومات المشروع	1 يناير 2017
تاريخ موافقة المجلس	10 مارس 2017
قرار استعراض التقييم (من مذكرة القرار)	انعقد اجتماع اتخاذ القرار في 23 نوفمبر 2016، وتقرر إجراء تقييم للمشروع
قرارات أخرى	

أولا: سياق المشروع

السياق القطري

يبلغ عدد سكان المغرب 34,4 مليون نسمة ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنحو 104 مليار دولار (2016). وقد شهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في معدلاته التي سجلت 1,4% في الربع الثاني من 2016 مقارنةً بنسبة 4,2% خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى الرغم من تحسن معدلات الفقر، ومحو الأمية، والمؤشرات الاجتماعية، إلا أن احتمالية التعرض للفقر لا تزال مرتفعة، ويشكل ارتفاع معدلات البطالة بين سكان المناطق الحضرية المتعلمين والشباب تحدياً اجتماعياً كبيراً. ويصل معدل البطالة إلى 8,6% (2016) حيث يهدف الاقتصاد إلى توظيف 250 ألف باحث عن عمل كل سنة. وتشير التقديرات إلى أن المغرب بحاجة إلى الوصول بمعدلات النمو السنوية إلى نسبة تتراوح ما بين 5 إلى 7% فقط لاستيعاب المنضمين الجدد إلى سوق العمل، وتتأثر امكانية خلق فرص العمل بعاملين مهمين وهما: مدى خبرة الشركة وعدد الوظائف التي تستطيع توفيرها. وأفادت إحدى تقارير مجموعة البنك الدولي "الوظائف والامتيازات" (2014) أن الشركات البادئة والشابة والنامية ومتسارعة النمو هي الموفر الأساسي لفرص العمل في قطاع التصنيع بالمغرب، وبالتالي استطاعت تعويض نقص فرص العمل الذي تسببت فيه شركات قطاع التصنيع الرسمي. تواجه الشركات البادئة والمشروعات الشابة في المغرب، إذا ما قورنت بجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عوائق كبيرة في الوصول إلى مصادر التمويل. ويرجع سبب ذلك إلى عدم تمكن البنوك من تمويل الشركات البادئة (دون المطالبة بضمانات كبيرة)، كما أن وسائل التمويل البديلة مثل رأس المال الاستثماري المناسب للشركات الشابة متسارعة النمو غير متطورة.

تهدف الحكومة المغربية من تنفيذ هذا المشروع إلى سد الفجوة السوقية في طلب تمويل راس مال المشروعات الابتكارية الشابة الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف إلى التعريف بالأثر العملي والايجابي للاستثمارات الناجحة في المراحل الأولى من الاستثمارات للمساعدة في تحفيز سوق رأس المال الاستثماري. وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ برنامج تمويلي يضخ استثماراته في المشروعات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة إلى جانب مستثمري القطاع الخاص، الذين من شأنهم أن يلعبوا دوراً مهماً في اختيار الاستثمارات. كما سيعمل المشروع على معالجة نقاط الضعف في معرفة وقدرات المؤسسات التي تعمل في مجال الاستثمار والتي تدعم رجال الأعمال (انظر التعريف في الجدول رقم 1) وسيعمل أيضا على توسيع نطاق إنشاء المشروعات القادرة على البقاء مالياً (تدفق الصفقات). وعندما تتحقق مجموعة ضخمة من المشروعات الناجحة وبعد تنمية القدرات في هذه المجال، سوف يكون لدى

رجال الأعمال حافزاً أكبر لإنشاء مشروعات وشركات جديدة وسوف يتم تشجيع المزيد من شركات رأس المال المخاطر على الدخول إلى السوق.

السياق القطاعي والمؤسسي

رأس المال المخاطر والحصول على التمويل:
على الرغم من أن القطاع المالي المغربي حقق أفضل أداء إقليمي فيما يتعلق بحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، إلا أن هذا القطاع لم ينجح في تلبية احتياجات العديد من الشركات الابتكارية متسارعة النمو خلال المراحل الأولى من تطورها. أفاد تقرير مجموعة البنك الدولي 2017 بشأن سهولة ممارسة الأعمال أن المغرب تأتي في مرتبة متدنية نسبياً فيما يتعلق بالحصول على قروض (المرتبة 101 من 189)، إلا أن ذلك يعد تحسناً طفيفاً بعد أن كانت في المرتبة 109 في عام 2016. لكن الوضع يعتبر أكثر سوءاً مع المشروعات الشابة، حيث أفادت دراسة استقصائية حديثة أجريت في ديسمبر 2014 واستهدفت 407 شركة أن الوصول إلى التمويل يعد عقبة كبيرة تواجه معظم الشركات الشابة (البالغ عمرها 3 سنوات أو أقل).

يوجد لدى صندوق الضمان المركزي مجموعة من أدوات دعم الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمانات، ولكن هذه الأدوات تركز في المقام الأول على الشركات التي تمتلك فعلياً مصادر للإيرادات وسجل إنجازات مدته ثلاث سنوات على الأقل.

يمكن وصف رأس المال الخاص بأنه متطور بعض الشيء في المغرب، إلا أن رأس المال المخاطر و"كبار ممولي" الأعمال ليس لهم أي وجود في المغرب. فهناك 22 شركة من شركات إدارة صناديق رأس المال التي تستثمر بمتوسط 4 مليون دولار في كل شركة. ولكن أوضحت البيانات المتحصل عليها من الجمعية المغربية للمستثمرين أن المشروعات التي تحتاج إلى راس مال أولي ورأس مال استثماري قد حصلت على 6% فقط من الاستثمارات الإجمالية المحققة في 2015، وهذه النسبة من أقل النسب في المنطقة. وبالتالي فإنه فيما يتعلق بتوافر التمويل، تواجه الشركات المبتدئة والمشروعات الشابة الابتكارية الصغيرة والمتوسطة في المغرب ما نسميه بالتواجد في "وادي الموت". واستناداً إلى التقييم الشامل للسوق الذي أجراه فريق مشروع مجموعة البنك الدولي، والذي تضمن مقابلات ومجموعات عمل مع صناديق الاستثمار ورواد الأعمال، تعاني السوق من نقص التمويل بدءاً من مرحلة ما قبل التأسيس (20 ألف دولار) إلى المراحل المبكرة من رأس المال المخاطر (2 مليون دولار).

تزدهر المشروعات الاستثمارية في النظم التي تستطيع من خلالها الحصول على المساعدة الفنية المتخصصة، فهي تسعى للوصول إلى مشورة وتوجيه من ذوي الخبرة (سواء من الداخل أم من الخارج)، وتتاح أمامها خيارات الحصول على تمويل لرأس مال، كما تعتمد على فريق ذو إمكانات عالية الجودة، ولديها العملاء المحتملين وتحيط بهم شبكة من المشروعات الأخرى والنماذج الجيدة في إطار ثقافة داعمة.

ويتسم الاتجاه الحالي في نشاط ريادة الأعمال بالإيجابية الشديدة، إلا أن النظام الداعم لها لا يزال في بداياته، حيث أن تغطيته محدودة خارج مدينة الدار البيضاء ويعاني من فجوات في الإمكانات والقدرات. وهناك حاجة لدعم القدرات الاستراتيجية لرواد الأعمال المبتكرين لمساعدتهم في استيفاء متطلبات المستثمرين. وتتضمن المجالات ذات الأولوية القصوى، مِنح خاصة بفترة ما قبل راس المال الأولي الرامية إلى دعم مفاهيم الأعمال الابتكارية، وبرامج الجاهزية للاستثمار، والتوجيه بهدف مساعدة الشركات المبتدئة في البحث عن الاستثمارات وتعزيز مجتمع كبار الممولين والمؤسسات المالية وغير المالية خلال مراحل التأسيس.

ثانياً: الهدف التنموي للمشروع

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في تيسير زيادة تمويل رأس المال الخاص للمشروعات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مراحلها الأولى في منطقة تنفيذ المشروع.

ثالثاً: وصف المشروع

اسم المكون

برنامج التمويل

الملاحظات (اختيارية)

سوف يستهدف هذا المكون الفئات التمويلية التالية (كبارالممولين/ رأس المال الأولي، المرحلة الأولى ومرحلة رأس المال المخاطر). سوف يقدم المشروع رأس المال الاستثماري أو أي نوع أخر من التمويل إلى مجموعة من الوسطاء المختارين الذين سوف يستثمرون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الشابة الابتكارية. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين تلك المشروعات من الوصول إلى رأس المال المخاطر، وأنواع أخرى من التمويل (الإقراض بشروط ميسرة) والدعم غير المالي الذي يقدمه

المستثمرون والذي يعتبر بالغ الأهمية في دعم المشروعات.

اسم المكون

دعم بيئة الأعمال

الملاحظات (اختيارية)

سوف يدعم هذا المكون المنظمات العاملة في إطار نظام لريادة الأعمال في منطقة تنفيذ المشروع بغرض تحفيز المشروعات الابتكارية الجديدة.

اسم المكون

إدارة وتنسيق ومتابعة وتقييم المشروع

الملاحظات (اختيارية)

سوف يمول هذ المكون وحدة إدارة المشروع وجميع عملياتها الأساسية، فضلا عن تمويل التكاليف الإدارية للوحدة فيما يخص تكاليف إدارة المشروع والإشراف عليه خلال دورة حياة المشروع (ست سنوات).

رابعاً: التمويل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

التكلفة الكلية للمشروع:	50.00	إجمالي تمويل البنك:	50.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل			**المبلغ**
الجهة المقترضة			0.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير			50.00
الإجمالي			50.00

خامساً: التنفيذ

سوف تتولى زارة الاقتصاد والمالية مسئولية الإشراف على المشروع، في حين يتولى صندوق الضمان المركزي مسئولية إدارة المشروع.

سوف يقوم الوسطاء (شركات تمويل راس المال الأولي واستثمار المرحلة الأولى/ رأس المال المخاطر وشركات إدارة الصناديق والمؤسسات الداعمة للاستثمار) الذين تم اختيارهم من خلال دعوة عالمية لتقديم مقترحات بتنفيذ أنشطة المكونين الأول والثاني على التوالي. يُشار إلى هؤلاء الوسطاء مجتمعين بالوسطاء الماليين المشاركين.

سوف يستضيف صندوق الضمان المركزي وحدة إدارة المشروع وسوف يكون مسئولا عما يلي: عملية طرح العطاءات واختيار الوسطاء الماليين المشاركين وفقاً للمعايير ووفقاً لعملية التقييم المنصوص عليها في وثيقة تقييم المشروع ودليل عمليات المشروع. وسوف يتولى توقيع اتفاقيات قانونية مع كل وسيط من هؤلاء الوسطاء وحيازة رأس المال بالنيابة عن الحكومة المغربية، وإجراء عمليات متابعة وتقييم الأنشطة، والإشراف على الإدارة الائتمانية وإدارة السياسات الوقائية وفقاً لإرشادات البنك الدولي، وتقديم التقارير إلى وزارة الاقتصاد والمالية والبنك الدولي.

ستقوم لجنة توجيه بالإشراف الكامل على المشروع وتقديم المشورة الاستراتيجية فيما يتعلق باتجاهه العام وتأثيره على جدول أعمال التنمية الوطني الشامل. ويرأس هذه اللجنة مدير مصلحة الخزينة والمالية الخارجية (إدارة الخزانة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية)، ويقوم صندوق الضمان المركزي بدور الأمين العام للجنة. وتتألف اللجنة التوجيهية من كبار موظفي الحكومة من وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي (المدير العام، أو الأمين العام، أو الرئيس أو من ينوب عنهم)، بالإضافة إلى صندوق الضمان المركزي وغيرها من الوزارات التي تنفذ برامج دعم ريادة الأعمال.

كما ستتضمن عملية الإشراف على المشروع لجنة فنية تجتمع مرتين في السنة، أو ربما أكثر إذا اقتضى الأمر، من أجل استعراض التقدم المحرز في أنشطة المشروع ومؤشرات النتائج. وسوف يرأس ممثل من مديرية الخزينة والمالية الخارجية اللجنة الفنية التي سوف تتلقى تقارير كاملة عن المشروع من وحدة إدارته التابعة لصندوق الضمان المركزي. وسوف تتضمن اللجنة أيضاً ممثلين من

الإدارة العليا للصندوق ومن وزارة الصناعة. أما عن التقارير الائتمانية وتقارير السياسات الوقائية وتقارير المشروع، فسوف يقدم الصندوق هذه التقارير إلى مجموعة البنك الدولي.

سادساً: سياسات الضمانات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها بسبب المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي OP/BP 4.01	X	
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04	X	
الغابات OP/BP 4.36	X	
مكافحة الآفات OP 4.09		X
الموارد الحضارية المادية OP/BP 4.11		X
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10		X
إعادة التوطين القسري OP/BP 4.12		X
سلامة السدود OP/BP 4.37		X
OP/BP 7.50 المشروعات المنفذة على مجاري المياه الدولية		X
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		X

الملاحظات (اختيارية)

سابعاً: نقاط الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: راندا عقيل

المسمى الوظيفي: اخصائي اقتصادي أول بالقطاع المالي

رقم الهاتف: 473-4152

البريد الإلكتروني: rakeel@worldbank.org

المقترض/ العميل/ المتلقي

الاسم: وزارة الاقتصاد والمالية

جهة الاتصال: نعمان العصامي

المسمى الوظيفي: نائب مدير مصلحة الخزانة والمالية

رقم الهاتف: + 212 5 37 67 75 01

البريد الإلكتروني: n.alaissami@tresor.finances.gov.ma

الجهات المنفذة

الاسم: صندوق الضمان المركزي

جهة الاتصال: توفيق الحراش

المسمى الوظيفي: الأمين العام

رقم الهاتف: + 212 5 37 71 68 68

البريد الإلكتروني: t.lahrach@ccg.ma

ثامناً: لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن دي سي 20433

رقم الهاتف: 1000-473 (202)

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects